

أثر حجم الشركات في مبدأ الإفصاح
المحاسبى

*The effect of companies size on the
extent of Accounting Disclosure*

زهير خضر ياسين

Zuhair K. Yassain

الكلية التقنية الإدارية/بغداد

المستخلص :

أن هدف هذا البحث هو دراسة حجم الشركة وأثره في مبدأ الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية، مع إشارة خاصة إلى عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومدى التزامها بمبدأ الإفصاح المحاسبي وعرض المعلومات والبيانات الخاصة بنشاطها .

خلصت الدراسة إلى أن جميع العناصر التي يحتويها مبدأ الإفصاح ذات أهمية لدى الشركات وخصوصاً العاملة في قطاع المصارف التجارية والذي يتمتع بخصوصية تميزه عن بقية القطاعات الاقتصادية .

ووجدت الدراسة بالمقابل أن الشركات عينة البحث لم تصدر قوائمها المالية بالالتزام التام بمبدأ الإفصاح الشامل وفق المعايير المحاسبية المحلية والدولية بحيث تحقق الهدف من أعداد وعرض هذه القوائم .

لذا أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بموضوع الإفصاح في ضوء المعايير المحاسبية من الناحية الأكاديمية والعملية، وأن تأخذ كل جهة مهمة اشاعة ثقافة هذه المعايير كل حسب اختصاصه، حتى يتم ضمان أن تكون القوائم المالية معبرة بصورة تامة عن نشاط الشركة للفترة السابقة وبالقدر الذي يتوافق مع حجمها وطبيعتها نشاطها .

Abstract:

The aim of this research is to study the accounting disclosure From the side of the effected at the size of company according to accounting standards , and the review of commitment of Iraqi companies to disclosed in these lists as required for accounting standards , and also specity the information that is disclosed in lists of these companies .

The result of this research are: All disclosure items are important , the items which contain confidence information are the most important and the banks sector is the most disclosure.

The study found that the Iraqi companies lists not include disclose in accordance to accounting standards and the in adequacy of the information that is disclosed in financial reports for these companies to meet the needs of beneficiaries .

There fore, the study recominended the need for attention to the subject of disclosure the based on the accounting standards both , academic and practical and take each interested party in spreading the culture of these criteria each according its competence in order to be to ensure that the financial statements reflect the company's activities for the previous period to the extent that corresponds to the size and nature of its activities .

المقدمة :

يعتبر النظام المحاسبي من النظم التي تهدف إلى توفير و تقديم البيانات و المعلومات ذات الطابع المالي والمحاسبي في منشآت الأعمال إلى جهات عدة (داخلية و خارجية)، لتستفيد من هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المختلفة، لأن عملية اتخاذ القرارات الإدارية ما هي إلا اختيار بين البدائل، وأن خير القرارات وأصوبها ما كانت تعتمد على معلومات وبيانات كمية وقيمة، وهذا ما يوفره النظام المحاسبي، ومثل هذا الأمر يتطلب أن تتسم المعلومات بالجودة والفاعلية وأن تكون مؤطرة بخصائص نوعية هي:

(1) ملائمة المعلومات Relevance .

(2) إمكانية الاعتماد عليها أو درجة الثقة Reliability .

إضافة لذلك فإن مستوى جودة المعلومات المحاسبية لا يعتمد فقط على ذاتية هذه المعلومات، بقدر ما يدخل فيه عامل آخر هو ما يتعلق بالجهات المستفيدة المستخدمة لهذه المعلومات و المحددات و المؤثرات الفاعلة في الحالة المعروضة والتي تحدد كيفية التعامل مع المعلومات المحاسبية المتاحة: ووفق هذا الإطار والفهم فإن المعلومات يجب أن تكون من الشمولية والدقة بحيث تغطي كافة جوانب الحالة، وأن تتسم بالوضوح وسهولة الفهم بحيث يمكن وبسهولة فرز ما هو مباشر منها عن غير المباشرة، وما هو طبيعي أو اعتيادي عن غير الاعتيادي، وما هو مهم والأخرى الأقل أهمية الخ، وهذه هي مهمة النظام المحاسبي الكفوء و الفاعل .

ويؤثر في تحديد نوعية وحجم المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها مجموعة من المحددات المختلفة في مقدمتها حجم الشركة وطبيعة نشاطها وأثر ذلك في تحديد تعاملاتها مع الأطراف الخارجية تحديداً والمستفيدة من هذه المعلومات، إضافة إلى إدارات الشركة المختلفة.

المبحث الأول منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث :

أن الشركات العراقية بصورة عامة لا تلتزم بتطبيق مبدأ الإفصاح الشامل وبكل تفاصيله كما جاءت به المعايير المحاسبية العراقية والدولية، وتبدو هذه المشكلة بصورة أوضح كلما كانت الشركات صغيرة الحجم أو من غير العاملة في القطاع المصرفي التجاري.

ثانياً: فرضية البحث :

أن حجم الشركة وطبيعة القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه إضافة إلى سعة وتنوع ارتباطاتها الخارجية، له علاقة بالتزامها بالتطبيق الشامل لمبدأ الإفصاح، مع ايمان إدارات الشركات بأهمية تطبيق مبدأ الإفصاح الشامل .

ثالثاً: أهمية البحث :

بيان مدى أثر التطبيق التام لمبدأ الإفصاح المحاسبي الشامل في عرض القوائم المالية وبالتالي عكس صورة واضحة عن نشاط الشركة في فترة سابقة .

رابعاً: هدف البحث :

المساهمة في اشاعة ثقافة الالتزام بمبدأ الإفصاح المحاسبي لدى الشركات العراقية وأثره في العرض الكامل للقوائم المالية .

خامساً: حدود البحث

- الحدود الزمانية: عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لعامي ٢٠١٠/٢٠١١ .
- الحدود المكانية: الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
- الحدود الموضوعية: المحاسبة المالية .

أسلوب البحث :

سوف يعتمد البحث الأسلوب الوصفي الاستقرائي بالرجوع إلى الأدبيات الخاصة بالموضوع لدراسة القوائم المالية للشركات عينة البحث والالتقاء بذوي العلاقة من محاسبين وإدارات الشركات ومستخدمي البيانات المحاسبية والمدققين .

المبحث الثاني مفهوم مبدأ الإفصاح الشامل

في عالم سريع التغير ومعقد العلاقات ومتطور الاحتياجات ومتشابك التأثيرات، فإن النظام المحاسبي عليه مهمة مسايرة هذه الحالات وأن يرتقي بأساليب عمله إلى المستوى الذي يلبي فيه حاجة جميع الأطراف بدقة وشفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي والذي يمكن النظر إليه كونه ((الأخبار الدقيق الموضوعي عن المعلومات المحاسبية بعد تحليلها مالياً سواء أكان هذا التحليل مالي ساكن باستخدام النسب المالية أو تحليل مالي ديناميكي باستخدام الأساليب الإحصائية و الرياضية)).

ويمكن النظر إلى الإفصاح المحاسبي كونه نشر وتوفير المعلومات الملائمة للقرارات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتعلق بالمنشأة مصدر البيانات كما توفر لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ في بعض المتغيرات الرئيسية لتلك المنشأة كقوتها الإدارية أو قدرتها على التزامها قصيرة الأجل .

لذا فإن النظرية المحاسبية تنتظر إلى الإفصاح كونه مبني على:

1. انتهاج الموضوع الكامل في عرض القوائم المالية .
2. الشفافية في إظهار جميع الحقائق المهمة عن المنشأة على أن لا يؤثر في أمن المعلومات الخاصة بالشركة.
3. أن الإفصاح له وظيفة إخبارية مهمة .

وقد طور الجهد المحاسبي الفكري والتطبيقي مبدأ الإفصاح . بحيث أصبح لا ينظر إلى القوائم المالية كونها هدف تسعى الوحدة المحاسبية إلى تطبيقه حال الانتهاء من إعدادها، بقدر ما أصبح انجاز القوائم المالية وسيلة لمساعدة الأطراف التي تكون في موقع اتخاذ القرارات المختلفة، إضافة إلى كونها عنصر الرقابة على نشاط الشركة حيث ينظر الى أن هدف القوائم المالية هو ((أعطاء الإدارة الفرصة لتمدد ملاك المشروع بمعلومات تفصيلية عما تقوم نيابة عنهم و هذا ما يساعد على خلق روح التفاهم بين الإدارة والمالكين وعلى إظهار حسن نوايا الإدارة وما تبذله من جهود ومن ثم يعطي جوا من الثقة يمكن الإدارة من أن تؤدي واجبها بطريقة مرنة فيها روح المبادرة)).

وهناك ثلاثة مفاهيم للإفصاح هي :

١. مفهوم الإفصاح المناسب:

وهذا يمثل الحد الأدنى من الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية حتى تكون بحالة مناسبة تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة .

٢. مفهوم الإفصاح العادل :

وهذا يرتبط بالجانب الأخلاقي والالتزام الأدبي بحيث يتم تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية ونوعية المعلومات و بوقت واحد مناسب .

٣. مفهوم الإفصاح الشامل:

ويعني هذا النوع تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بها والتي تعد مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، إذ أن نشر معلومات تفصيلية و كثيرة التنوع دون أن يكون لها معنى ودلالة فإنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى ضياع وتظليل في الاستخدام.

وحتى تكون المعلومات المحاسبية ذات فاعلية وكفاءة وأن يتم الإفصاح عنها بوضوح يجب أن تتوفر بها مجموعة من الصفات والخصائص النوعية الآتية:

١. الشمولية:

أي أن تكون ذات طابع شمولي بحيث تغطي كافة الأنشطة في المنظمة وتستطيع الرد عن أي سؤال .

٢. الدقة:

إذ أن درجة الدقة في تصوير ووصف الحالة يعتبر من أهم خصائص المعلومات المحاسبية وأن تبتعد قدر الإمكان عن الخطأ .

٣. الملائمة:

أي مدى ملائمة ومطابقة المعلومات المتوفرة لاحتياجات متخذ القرارات وفي الوقت المناسب .

٤. الوضوح :

أي خلو المعلومات المحاسبية من الغموض وبالقدر الذي يجعلها سهلة الفهم والاستخدام.

٥. الموضوعية :

وتعني مدى قابلية المعلومات المحاسبية للتعبير عن الحقائق دون تحريف وأن تكون بعيدة كل البعد عن التحيز الشخصي .

٦. القابلية للقياس الكمي:

إذ إن معظم المعلومات المحاسبية تتسم بهذه السمة أي القابلية على القياس الكمي، ورغم أن هنالك معلومات يمكن أن يطلق عليها (الوصفية) أو أنها غير قابلة للقياس الكمي، إلا أن التقدم في الأساليب الإحصائية والكمية قد سهل عملية خضوع حتى هذه المعلومات الوصفية للقياس الكمي .

وحتى يتم تحقيق مفهوم الإفصاح الشامل فإنه يجب الالتزام في مجموعة من المحددات عند

عرض المعلومات المحاسبية وأهمها: (kieso , 2010 , 947)

1. الإفصاح عن أسس قياس وتقويم بعض عناصر القوائم المالية .
2. المعلومات الإضافية عن احتمالات وقوع بعض الإحداث المستقبلية و التي يصعب تقدير أثرها في نتيجة النشاط والمركز المالي .
3. المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية .
4. المعلومات المتعلقة بالإحداث التي حصلت بعد إعداد الميزانية العامة .
5. الإفصاح عن المعلومات التي تخص النشاط الاعتيادي وتلك التي تخص النشاط غير الاعتيادي .

وقد ساعد على شيوع مفهوم الإفصاح الشامل مجموعة من الأسباب أهمها ظهور شركات الأموال وزيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية وتأثيراتها المختلفة. ويعتمد مبدأ الإفصاح الشامل على أربعة فروض رئيسية:

1. إن احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها في مجموع من القوائم المالية ذات الغرض العام .
 2. إن هنالك احتياجات مشتركة للإطراف الخارجية يمكن مقابلتها إذا ما شملت التقارير المالية ذات الغرض العام على معلومات ملائمة عن الدخل والثروة.
 3. إن دور المحاسب في الإفصاح عن المعلومات الملائمة للاحتياجات الخارجية في إعداد وعرض المعلومات في القوائم المالية التالية، لحد أدنى هي:
 - قائمة المركز المالي (الميزانية العامة)
 - قائمة الدخل
 - قائمة التغيير في حقوق الملكية
 - قائمة التدفق النقدي
 4. إن أسلوب القوائم ذات الغرض العام يعتبر انسب وسائل الإفصاح من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد وبالمقارنة بأساليب الإفصاح الأخرى .
- وهناك نوعان من الإفصاح :

١. الإفصاح الوقائي:

إذ أن القاعدة العامة هي أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مظلمة لذوي العلاقة، ورغم أن هذه القاعدة تنقسم بالعمومية إلا انه من جانب آخر تعبر عن الاتجاه التقليدي في الإفصاح المحاسبي، وهو ما يعرف بالإفصاح الوقائي الذي يهدف أصلاً إلى حماية المجتمع المالي بصورة عامة والمستثمر العادي بصورة خاصة والذي له قدرة محدودة في فهم واستخدام المعلومات المحاسبية، لذا فإنها يجب إن تكون على درجة ممكنة من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها وإن ترتب على ذلك استبعاد قدر كبير من المعلومات المحاسبية .

والإفصاح الوقائي يتطلب الكشف عن العديد من الأمور في مقدمتها السياسات المحاسبية، التغيير في السياسات المحاسبية، التغيير في التطبيقات المحاسبية، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية، التغيير في طبيعة الوحدة المحاسبية، المكاسب والخسائر المحتملة، الإحداث اللاحقة، والإحداث غير الاعتيادية .

٢ . الإفصاح التثقيفي:

إذ إن الاتجاه الحديث عن الإفصاح يعكس ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي، وقد ظهر هذا الاتجاه بسبب ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أحدهم خصائص المعلومات لإغراض اتخاذ القرارات الإدارية، ومن أمثلة هذه المعلومات لإغراض اتخاذ القرارات الإدارية، اثر تغير الأسعار في إعداد وتحضير ونتائج القوائم المالية، والفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، والتقارير القطاعية على أساس خطوط الإنتاج أو المناطق الجغرافية ومكاسب وخسائر العمليات بالعملة الأجنبية .

ووفق ما تقدم فاق طرق الإفصاح تتمثل في:

1. شكل وترتيب القوائم المالية .
2. المصطلحات الفنية والعرض التفصيلي .
3. المعلومات التوضيحية والإيضاحات .
4. القوائم والجدول المرفقة .
5. التعليمات في تقرير المدقق .
6. تقرير رئيس الشركة أو مجلس الإدارة .

وهناك جدل فكري في حدود التوسع في الإفصاح والمدى الذي يمكن إن يتوقف عنده، إذ إن منهج التوسع في الإفصاح يعتمد أساسا على كون البيانات المحاسبية ؟ إذ من المنطقي ليس هناك مجال للاستمرار في ذلك دون حدود إذ يجب إن يراعى في ذلك:

1. مدى ملائمة البيانات وحدود الاستفادة منها من قبل المستخدمين .
2. تكاليف إنتاج هذه البيانات وإيصالها إلى المستخدمين في الزمان و المكان المناسبين
3. قدرة الأفراد في استيعاب وإدراك هذه البيانات المحاسبية، إذ إن البيانات التي تزيد عن اللازم سوف تكون لها مردودات سلبية على سلوك الأفراد أو تجاه قدرتهم في تشغيلها .

وعلى ذك فان التوسع في الإفصاح له تأثير في جانبين:

الجانب الأول: مع زيادة المعلومات تتضح علاقات جديدة، ووقائع لم تكن معروفة، الأمر الذي يزيد من درجة التعقيد التي يواجهها متخذ القرار، وهذا الجانب يتعلق بالمدخلات إذ كلما زادت المعلومات زادت المدخلات للعملية القرارية .

الجانب الثاني: يتعلق بالإدراك والاستيعاب المصاحب لكل زيادة في المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، إذ إن المعلومات تؤدي إلى زيادة وضوح الوضع القائم في تعقيدهات وعلاقاته المتشابكة، ومن ثم سوف يكون لذلك تأثير على درجة الإدراك الشخصي والقدرة على استيعاب هذه العلاقة التي تزداد تعقيداً مع كل إضافة إلى المعلومات المتاحة حالياً، ومن جانب آخر فإن القدرة على الاستيعاب تتطلب درجة من التجريد لا يمكن الحصول عليها دون اعتماد نموذج أو أكثر من النماذج القرارية .

تنظم مهنة المحاسبة في جميع دول العالم مجموعة من التشريعات القانونية والتي يتم بموجبها تأسيس مؤسسات راعية لمهنة المحاسبة سلوكاً وتطبيقاً وتنظيماً، وفي العراق يعتبر تأسيس مجلس المعايير المحاسبية والرقابية أحد أهم هذه الحلقات والذي كان من واجبه وضع المعايير المحاسبية والرقابية وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والأنظمة المحاسبية والرقابية في العراق وإبداء المشورة الفنية في الأمور المحاسبية والرقابية .

وقد أصدر المجلس مجموعة من القواعد المحاسبية واجبة التطبيق في العراق وهي في الأعم الأغلب أساسها المعايير الدولية، وقد تعلق الأمر بموضوع هذا البحث فأن القواعد التي لها علاقة هي :

- القاعدة رقم ٦ الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسية المحاسبية القاعدة رقم ١٠ الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة .
- إذ سيتم تطبيق ما جاء في هاتين القاعدتين على الشركات عينة البحث .
- إذ ألزمت القاعدة رقم ٦ المنشآت الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية التي استخدمتها في إعداد بياناتها والمتغيرات الجارية عليها، ويشمل تعبير البيانات المالية .
- أ. الميزانية العامة (كشف المركز المالي) .
- ب. حساب الإنتاج والمتاجرة والإرباح والخسائر وكشف العمليات الجارية .
- ت. كشف توزيع صافي الدخل .
- ث. كشف التدفق النقدي (كشف مصادر واستخدامات الأموال) .

حيث ألزمت القاعدة إلحاق هذه البيانات بكشوف تحليلية مرفقة، والإفصاح عن الأحداث المهمة التي تقع بين تاريخ الميزانية العامة، وتاريخ الانتهاء من إعداد هذه البيانات، وكذلك الإفصاح عن كافة البنود غير الاعتيادية والدعاوى القضائية المقدمة ضد المنشأة أو لصالحها .

أما القاعدة رقم ١٠ فأنها اختصت بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة، حيث دارت أحكام هذه القاعدة مع ما جاء في القاعدة رقم ٦ في الإطار العام مع الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية عمل المصارف والمنشآت المالية مثل تقويم الاستثمارات والأوراق المالية التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التداول والتي يحتفظ بها المصرف بقصد إعادة بيعها في الأمد

القصور، وأسس تحديد خسائر القروض والسلف وكذلك شطب الديون، والبنود المتعلقة بمعدلات الفائدة والتسهيلات المصرفية .

أن ما جاءت به القاعدتين ٦ و ١٠ جاء بصورة عامة مطلقة ولم توضح مستوى الإفصاح ودرجته على حجم المنشأة، إذ افترضت سريان ما جاء بهما من أحكام على جميع المنشآت .
وقدر تعلق الأمر بسوق العراق للأوراق المالية فأن التعليمات رقم ٨ لسنة ٢٠١٠ قد جاءت لتفصل متطلبات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، وقد جاءت هذه التعليمات بصورة عامة عن جميع الشركات المدرجة في السوق وقد غطت كافة الأنشطة الرئيسية المؤثرة في نشاط الشركات، إضافة التعليمات رقم ٩ لعام ٢٠٠٩ بشأن تعليمات الإفصاح لشركات الوساطة المالية .

المبحث الثالث

حجم الشركة وأثره في سياساتها وأنشطتها المختلفة

تتباين إشكال وإحجام شركات الأعمال من حيث الطبيعة القانونية وحجم الشركة كونها صغيرة أم متوسطة أم كبيرة، ومثل هذا الاختلاف لابد وأن يجد انعكاساته في مجمل السياسات التي ترسمها والإجراءات التي تعمل بها وأنشطتها المختلفة، وأن كانت اغلب تجارب العالم تشير إلى أن مقياس الحجم للشركات هو عدد العاملين، إلى أنه توجد مجموعة من المعايير إلى يمكن الاسترشاد بها في تحديد حجم الشركة ومنها الآتي :-

1. العامل الأول والذي تمت الإشارة إليه هو عدد العاملين في الشركات، حيث اختلفت دول العالم في تحديد العدد الذي تعتبر فيه الشركة صغيرة أم متوسطة أم كبيرة .
2. الطاقة الاستيعابية للشركة فالمصانع تحدد بالطاقات الإنتاجية وشركات النقل بمدى توفر مقاعد المسافرين والجامعات بإعداد الطلبة والفنادق بعدد الأسرة وهكذا في بقية الأنشطة .
3. معيار حجم إنتاج الشركة وإعداد الزبائن الذي تقدم لهم الشركة منافعها من سلع أو خدمات، إذ كلما ارتفع وازداد العدد اعتبرت الشركة كبيرة .
4. مقدار حجم رأس مال الشركة، إذ إن الشركات الكبيرة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة عكس الشركات المتوسطة أو الصغيرة، وكذلك يندرج تحت هذا العامل حجم موجودات الشركة المختلفة .
5. الشكل القانوني للشركة فالشركات المساهمة بصورة عامة تميل إلى الحجم الكبير من الشركات ذات الطابع الشخصي أو المحدودة .

وبصورة عامة فإن العديد من الشركات تسعى إلى التوسع والميل نحو النمو من خلال تحقيق وفورات الحجم وخفض التكاليف وأن هذا النمو يمنحها فعالية أكبر وقوة في المنافسة في دنيا الأعمال والأسواق (Robbins, 2008, 468-470) وتساعد الشركات في عملية النمو والتوسع في

الحجم مجموعة من الظروف الداخلية مثل توفر موارد راکدة فائضة والاستفادة من التوسع في الحجم، وظروف خارجية أخرى مثل تزايد الطلب على نشاط الشركة (حزيم، ٢٠٠٣، ١٦١ - ١٦٢)

إن من الصعوبة بمكان تحديد مستويات التصنيف للشركة كونها كبيرة أم متوسطة أم صغيرة الحجم وتعميم ذلك على عدد كبير من دول العالم، وذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل عنها هذه الشركات في هذه الدولة أم تلك، وهذا ما يجد تعبيره في العديد من الشركات في مواقع عدة أهمها إعداد التقارير المالية والإفصاح عن أنشطتها المختلفة لأنه ((إنشاء تحديد المنشآت التي يكون مطلوباً أو مسموحاً لها استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم)) لأن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم غالباً ما تصدر القوائم المالية لغاية محددة فقط (استخدام داخلي) أو لإغراض ضريبية، ولا تعتبر القوائم المالية التي تصدر من هذه الشركات بالضرورة تحوي بيانات حالة لخدمة الإغراض العامة . (لجن المعايير الدولية، ٢٠٠٩، ٧) على نحو مماثل يمكن أن يقرر نطاق الاختصاص، أن المنشآت الهامة الاقتصادية في تلك الدول يتعين عليها استخدام المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية الكاملة بدلاً من المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

أن حجم الشركة وأثره في البيانات التي تضمها القوائم المالية يؤثر في عملية اتخاذ القرارات سواء على المستوى الداخلي لإدارات الشركة المختلفة، أو على المستوى الخارجي للجهات التي لها علاقة نشاط الشركة من مستثمرين ومقرضين وهيئة ضرائب ورقابة مالية ... الخ .

إذ من الطبيعي كلما كان حجم الشركة كبيراً فإن هذا يعني التوسع في الأنشطة وتنوعها مما يلزم بالضرورة إلى التوسع في الهيكل التنظيمي واستحداث إدارات جديدة ومتنوعة وهذه الإدارات في عملها الإداري والذي هو عبارة عن مجموعة قرارات إدارية متعاقبة تحتاج إلى مادة أولية سليمة لهذه القرارات وكثيراً ما تكون القوائم المالية والكشوف التفصيلية الملحق بها المعين الرافد لتوفير هذه البيانات، في حين كلما كان مستوى الشركة يميل إلى الصغر فإن الحاجة إلى مثل هذه البيانات تكون بنسبة أقل ويمكن لصاحب الشركة وبضع من معاونيه اتخاذ القرارات الملائمة وبالاعتماد بدرجة أقل على القوائم المالية .

أما على المستوى الخارجي فإن حجم الشركة يرتبط ارتباطاً طردياً مع طبيعة البيانات التي تضمها القوائم المالية ومدى تطبيق مبدأ الإفصاح الشامل بصورة كلية لأن الأطراف الخارجية التي لها علاقة بالقوائم المالية كثيرة ومتنوعة الاحتياج، ويلعب طبيعة نشاط الشركة دوراً فعالاً في تطبيق مبدأ الإفصاح الشامل إذ يبدو أكثر حضوراً في القطاع المصرفي التجاري والشركات المساهمة الكبيرة .

المبحث الرابع الجانب الميداني

لقد اعتمد البحث في الأسلوب البحثي إلى الآتي :

1- اختيار عينة من الشركات المدرجة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية وتم تقسيمها حسب معيار رأس المال الشركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ودراسة قوائمها المالية لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ .

2- استطلاع رأي مجموعة من مراقبي ومدققي الحسابات سواء في ديوان الرقابة المالية أو المكاتب الخاصة من خلال الالتقاء المباشر والتحاور معهم حول موضوع الإفصاح ومدى تطبيقه في تقاريرهم .

3- استطلاع رأي المدراء المفوضين لبعض الشركات والعاملين بها خصوصاً في الأقسام المالية والمحاسبية .

4- استطلاع رأي مجموعة من حملة الأسهم المتواجدين في الجلسات الدورية لسوق العراق للأوراق المالية .

وقدر تعلق الأمر بالشركات عينة الدراسة فأنها من ناحية جهة الرقابة عليها تتدرج تحت الآتي

-:

أ- الشركات الخاصة وهذه خاضعة الى تدقيق مكاتب التدقيق في القطاع الخاص، ومن دراسة الحسابات الختامية والميزانية العامة لها وتقرير مراقب الحسابات تبين أنها جميعاً كانت سليمة ومطابقة من كافة النواحي، حيث أن تقارير مكاتب التدقيق في القطاع الخاص في الأغلب كانت تحوي على الملاحظات الآتية :-

1- أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل الشركة كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر، وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات واستخدامات وإيرادات الشركة، كما أن نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الإجراءات الضرورية التي تضمن صحة صدور هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم نشاط الشركة .

2- أن عملية جرد الموجودات الثابتة والمخزنية والنقدية قد تمت بشكل سليم وبإشرافنا، وأن نتائج الجرد جاء مطابقة للسجلات المساعدة، وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة والتي اتبعت في السنة السابقة .

3- أن التقرير السنوي وما تضمنه يعكس بصورة شاملة مسيرة الشركة خلال السنة موضوعة التدقيق، وأنه لا يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والتشريعات النافذة .

4- أن البيانات والحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للتشريعات المرعية والقواعد المحاسبية وهي متفقة تماماً مع ما تظهره السجلات، وأنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها، وأن الميزانية العامة المرفقة تعبر عن المركز المالي للشركة .

ب- الشركات المساهمة المختلطة والتابعة لتدقيق ديوان الرقابة المالية، حيث يستهل تقرير الديوان بلازمة هي :-

1- يقع على عاتق الإدارة مسؤولية إعداد البيانات المالية والإفصاح عنها بصورة عادلة طبقاً للقواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية بالإضافة إلى وضع نظام الرقابة الداخلية والالتزام بها وخاصة فيما يتعلق بالإعداد والإفصاح عن البيانات المالية بصورة واضحة، وخالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن التلاعب كما تشتمل هذه المسؤولية على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المناسبة .

2- أن مسؤولية هذا الديوان تتمثل في إبداء الرأي الفني المحايد عن البيانات المالية المقدمة، واستناداً إلى تدقيقنا وفحصنا لهذه البيانات بالرجوع إلى السجلات المالية والمحاسبية وأدلة الإثبات التي توفرت لدينا، طبقاً لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية المعتمدة للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية ومدى مطابقة وملائمة السياسات المحاسبية المطبقة والتقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة .

ومن خلال دراسة تقارير الحسابات الختامية والميزانيات العامة للشركات عينة البحث تبين أن هناك نسبة كبيرة منها تتجاوز ٨٥% لم تلتزم بما جاءت به القاعدة العراقية رقم ٦ الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية هذا من ناحية، ومن الناحية الثانية فإن هذه الشركات أن كانت تعد كشف التدفق النقدي بصورة غير صحيحة، فأن القسم الآخر لم يستطيع أعداد هذا الكشف مما يعني أن هذه الشركات تعاني من وجود مشاكل في الكادر المحاسبي المؤهل تأهيلاً فنياً يستطيع من خلاله أعداد كشف التدفق النقدي .

أما بالنسبة إلى القاعدة رقم ١٠ الخاصة بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة، فأن الالتزام بها من قبل المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كان بصورة جيدة، وهذه الملاحظات بصورة عامة وليست مقتصرة على حجم الشركة .

أن التقسيم الذي اتبعته هذه الدراسة كان حسب رأس المال وقسمت الآتي :-

- 1- الشركات الصغيرة التي رأسمالها أقل من ٢٠٠٠٠ مليون دينار .
- 2- الشركات المتوسطة التي رأسمالها من ٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ مليون دينار .
- 3- الشركات الكبيرة التي رأسمالها أكثر من ١٠٠٠٠٠ مليون دينار .

وقد كانت المصارف تمثل النسبة الكبرى في الشركات المتوسطة والكبيرة وبصفة عامة فإن مستوى الإفصاح عن السياسات والقواعد المحاسبية بها كان كبيراً ويتطابق بنسبة كبيرة مع القواعد والمعايير المحاسبية والرقابية السائدة .

في حين الشركات الصغيرة والتي رأسمالها أقل من ٢٠٠٠٠ مليون دينار وتدرج تحت هذا التصنيف الشركات المختلطة قد شهدت انحساراً في مستويات ودرجة الإفصاح في التقارير المحاسبية وكانت العناوين الرئيسية لذلك تتمثل في:-

- 1- اختلاف في جرد الموجودات الثابتة عن الفعلي دون الإفصاح عن الأسباب.
- 2- عدم التنظيم السليم لسجلات الأعضاء المساهمين .
- 3- عدم مسك سجلات تحليلية لمديونية هذه الشركات سواء أكانت بصفة مدنية أو دائنة .
- 4- عدم وجود سجلات تفصح بصورة تفصيلية عن العقود التي تكون الشركة طرفاً بها .
- 5- عدم الإفصاح عن الدعاوى وبصورة تفصيلية التي تكون الشركة طرفاً بها.
- 6- عدم الإفصاح عن التأييدات للأرصدة المدينة والدائنة .
- 7- عدم الإفصاح الشامل عن الاستثمارات .
- 8- انعدام الإفصاح عن عائدة العقارات المملوكة للشركة والإفصاح عن المستندات الرسمية الثبوتية التي تأييد هذه العائدية .

ورغم هذه الحالات السلبية وخصوصاً في الشركات المسؤولة عن تدقيقها المكاتب الخاصة، فإن الرأي يكون ايجابياً وأن البيانات المالية قد نظمت وفقاً للتشريعات المرعية والقواعد المحاسبية وهي منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات المرعية وتعبّر عن المركز المالي للشركة . في حيث أن تأثير أي حالة من الحالات المارة أعلاه يجعل من التقارير المالية غير سليمة ولا تعبّر عن بصورة سليمة عن المركز المالي للشركة .

أما بالنسبة إلى رأي مراقبي ومدققي الحسابات فإن العاملين في ديوان الرقابة المالية بصورة عامة يمتلكون من التأهيل العلمي والعملية جانباً أكبر من العاملين في المكاتب الخاصة، وهؤلاء أكثر تمسكاً بالمعايير المحاسبية وضرورة تطبيقها عند أعداد التقارير المالية بحيث ينعكس عليها مبدأ الإفصاح الشامل، وأن انعكاس هذا المبدأ يتأثر بصورة أو بأخرى على حجم الشركة وخصوصاً الشركات المساهمة الكبيرة قياساً إلى الشركات الفردية .

أما بالنسبة إلى العاملين في إدارات الشركات فإن ضعف التأهيل المحاسبي الأكاديمي والعملية لدى أغلبهم قد انعكس على تصوراتهم بخصوص أثر مبدأ الإفصاح الشامل على حجم الشركة، إذ أن الغالبية التي تم استطلاع آرائها قد اتفقت على أن ما جاءت به القوائم المالية لشركاتهم يمثل موجوداتها ونتيجة نشاطها وبصورة كافية ولم يتم حجب أي معلومات أو بيانات مهمة .

في حين أن حملة الأسهم والذين كان أغلبهم من المضاربين في السوق المالية لا يهتمهم سوى حركة تغير أسعار الأسهم وهذه لا يمكن رصدها من خلال القوائم المالية بقدر ما يتم من خلال متابعة نشرات سوق العراق للأوراق المالية . أما بقية حملة الأسهم من غير المضاربين بالأسهم فان ما يهتمهم هو مستوى الإرباح السنوية التي حققتها الشركة وهذا باعتقادهم يمكن الوقوف عليه من خلال القوائم المالية وهذا ليس له علاقة بحجم الشركة .

ان مثل هذه النتائج التي وقف عليها البحث الميداني تؤكد وجود المشكلة لدى الشركات العراقية وضرورة الالتزام بمبدأ الإفصاح الشامل، وبالقدر الذي يتوافق مع حجم وطبيعة نشاط الشركة مما يتطلب معه الأمر :

1. ان تتولى الجهات ذات العلاقة الجامعات، ديوان الرقابة المالية، سوق العراق للأوراق المالية، اشاعة الالتزام بثقافة تطبيق معايير المحاسبة الخاصة بالإفصاح الشامل .
2. ان تعمل الشركات العراقية على تطوير وتأهيل وتعزيز الكادر المحاسبي العامل لديها بما يتناسب مع متطلبات الحياة الاقتصادية وتطور العلوم المحاسبية فكاً وتطبيقاً .
3. اعادة النظر بالتشريعات القانونية التي لها علاقة بالموضوع بالشكل الذي تلزم معه الشركات بمستوى ونوع أكبر في عرض المعلومات والبيانات المالية .

المبحث الخامس الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- وجود حالة من عدم الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية أو المحلية بصورة عامة سواء بين جمهوره العاملين في حقل المحاسبة أو الأشخاص الذين لهم علاقة غير مباشرة بالموضوع وخصوصاً المعايير الخاصة بالإفصاح، باستثناء العاملين في ديوان الرقابة المالية .
- 2- توجد علاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ولكن ليس بدرجة كبيرة، وهذا ما وقفت عليه الدراسة الخاصة بقوائم الشركات المالية .
- 3- توجد علاقة قوية بين طبيعة نشاط الشركة ومستوى ونوعية الإفصاح، إذ نجد ذلك ظاهراً بصورة تامة في قطاع الصيرفة بسبب طبيعة العمل فيه، وهذا ما أفصحت عنه التقارير المالية .
- 4- التزمت النسبة الكبرى من الشركات عينة الدراسة بالإفصاح في قوائمها المالية وبصورة إجمالية على الرئيسية منها (نتيجة النشاط التدفق النقدي، المركز المالي، توزيع صافي الدخل)، في حيث لم يتم الإفصاح عن عناصر مهمة بشكل تفصيلي مثل الموقف من المديونية .
- 5- هناك مجموعة من الشركات عينة الدراسة لم تقم بإعداد كشف التدفق النقدي، وأخرى أتمت أعداده بصورة غير سليمة مما يؤشر الى وجود محددات عند إعدادده وخصوصاً في الشركات الخاضعة لتدقيق المكاتب الخاصة .

6- تأخذ تقارير مدققي الحسابات مسارات تقليدية وصيغ محددة غير خاضعة للتطور والتغيير من شركة الى أخرى .

ثانياً: التوصيات

- 1- العمل على إشاعة ثقافة التعريف بمعايير المحاسبة الدولية والعراقية بين الجهات التي لها علاقة بالموضوع ومن خلال قيام ديوان الرقابة المالية والجامعات ونقابة المحاسبين والمدققين العراقيين بإقامة الدورات الخاصة بذلك .
- 2- تضمين المقررات الدراسية في أقسام المحاسبة في الجامعات والمعاهد العراقية بفصل تدرس بها معايير المحاسبة الدولية والعراقية .
- 3- اتخاذ سوق العراق للأوراق المالية إجراءات إدارية لضرورة التطبيق الكامل لمبدأ الإفصاح في الشركات المدرجة للتعامل به، ومنع تداول أسهمها أن لم تقم بالإفصاح الشامل عن نتيجة نشاطها ومركزها المالي .
- 4- أن يعمل سوق العراق للأوراق المالية وبالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة إلى وضع معايير للإفصاح المحاسبي للشركات تتوافق مع حجم الشركة وطبيعة القطاع الاقتصادي العاملة به .

ملحق

توزيع الشركات عينة البحث حسب الحجم
باستخدام رأس المال أساساً للتوزيع

الشركات الصغيرة أقل من ٢٠٠٠٠ مليون دينار

ت	اسم الشركة	رأس المال
١	الشركة الأهلية للتأمين	٢٥٠٠
٢	شركة دار السلام للتأمين	٢٤٢٠
٣	شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين	٢٠٠٠
٤	شركة الخبر للاستثمارات المالية	٧٠٠٠
٥	شركة الوثام للاستثمار المالي	١٥٠٠
٦	شركة الأمين للاستثمار المالي	٧٥٠
٧	شركة المعمورة للاستثمارات العقارية	١١٧٢٧
٨	شركة الفلوجة لإنتاج المواد الإنشائية	١٠٨٠
٩	شركة الهلال الصناعية	١٢٣٧٥
١٠	الشركة العراقية لصناعة الكرتون	٧٥٩٠
١١	شركة الصناعات المعدنية والدراجات	٥٠٠٠
١٢	شركة صناعة الإصباغ الحديثة	٩٢١٤
١٣	شركة الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	٧٥٣٤
١٤	شركة الصناعات الخفيفة	١٦٨٠٠
١٥	شركة فندق بابل	١٩٢٢
١٦	شركة فلسطين	٤٤٧٠
١٧	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم	٣٧٥٠
١٨	شركة الشرق الأوسط لإنتاج الأسماك	٣٠٠
١٩	شركة فندق المنصور	٢٩٢٣
٢٠	شركة الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية	٢٤٠٠

الشركات متوسطة الحجم رأس المال من ٢٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠

ت	اسم الشركة	رأس المال
١	مصرف آشور الدولي	٦٦٧٠٠
٢	مصرف بابل	١٠٠٠٠٠
٣	المصرف التجاري العراقي	١٠٠٠٠٠
٤	مصرف دجلة والفرات للتنمية	٥٠٠٠٠
٥	مصرف الاقتصاد	١٠٠٠٠٠
٦	مصرف إيلاف	١٠٠٠٠٠
٧	مصرف الاستثمار العراقي	١٠٠٠٠٠
٨	مصرف المنصور	١٠٠٠٠٠
٩	مصرف الاتحاد العراقي	٥٩٨٠٠
١٠	مصرف كوردستان	١٠٠٠٠٠

الشركات كبيرة الحجم رأس المال من ١٠٠٠٠٠ فأكثر

ت	اسم الشركة	رأس المال
١	مصرف بغداد	١١٢٩٠٠
٢	مصرف الشمال	١٧٥٠٠٠
٣	المصرف المتحد للاستثمار	١٥٩٨٠٠
٤	مصرف دار السلام	١٠٥٨٠٠
٥	شركة بغداد للمشروبات الغازية	١٢٥٠٠٠
٦	المصرف العماني للاستثمار	٢٠٠٠٠٠

المصادر

أولاً: الوثائق الرسمية

- 1- ديوان الرقابة المالية النظام المحاسبي الموحد، بغداد ٢٠١١ .
- 2- ديوان الرقابة المالية مجلس المعايير المحاسبية والرقابية القواعد الصادرة عن المجلس .
- 3- سوق العراق للأوراق المالية تعليمات وقواعد سوق العراق للأوراق المالية أيار ٢٠١٢ .
- 4- التقارير الخاصة بالحسابات الختامية والميزانيات العامة للشركات عينة الدراسة لسنتي ٢٠١٠، ٢٠١١ .

ثانياً: الكتب

- 1- حزيم، حسين، إدارة المنظمات منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٣ .
- 2- مطر محمد والسيوطي موسى، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات العرض والقياس والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ط ٢، ٢٠٠٨ .
- 3- المجمع العربي للحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة الدولية ١٩٩٩ .

ثالثاً: المقالات والبحوث

- 1- مؤسسة المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، الوحدة ١، المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ٢٠٠٩ .
- 2- ياسين، زهير خضر، أهمية الإفصاح عن الإرباح والخسائر غير الاعتيادية مع إشارة خاصة للتطبيق العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ١٢، نيسان ٢٠٠٦ .

رابعاً :- الاجنبية

- 1-Kieso , Donold E , Weygont j, Warfield terry D , Intermediate Accounting, Thirteen th , 2010 .
- 2-Robbines, Stephen, Organization Theory: Structure , Design , and Applications, 3 rded ; Prentice-Hall Inc, 2008 .